Document: EB 2007/91/R.31/Rev.1
Agenda: 10(e)(ii)
Date: 12 September 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى المملكة المغربية من أجل

مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية من محافظة الراشدية

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والتسعون
روما، 11–12 سبتمبر/أيلول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

منيف نور الله
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2367 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.nourallah@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

أولاً - المشروع **1**

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع 1

باء - التمويل المقترح 1

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال - الأهداف الإنمائية 3

هاء - التنسيق والمواءمة 4

واو - المكونات وفئات النفقات 4

زاي - الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشراكات 5

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء - إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء - المخاطر الرئيسية 7

كاف - الاستدامة 7

ثانيا - الوثائق القانونية والسند القانوني **7**

ثالثا - التوصية **8**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى المملكة المغربية من أجل مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية من محافظة الراشدية، على النحو الوارد في الفقرة 35.

المملكة المغربية

مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية من محافظة الراشدية

تقرير الرئيس

خريطة منطقة المشروع

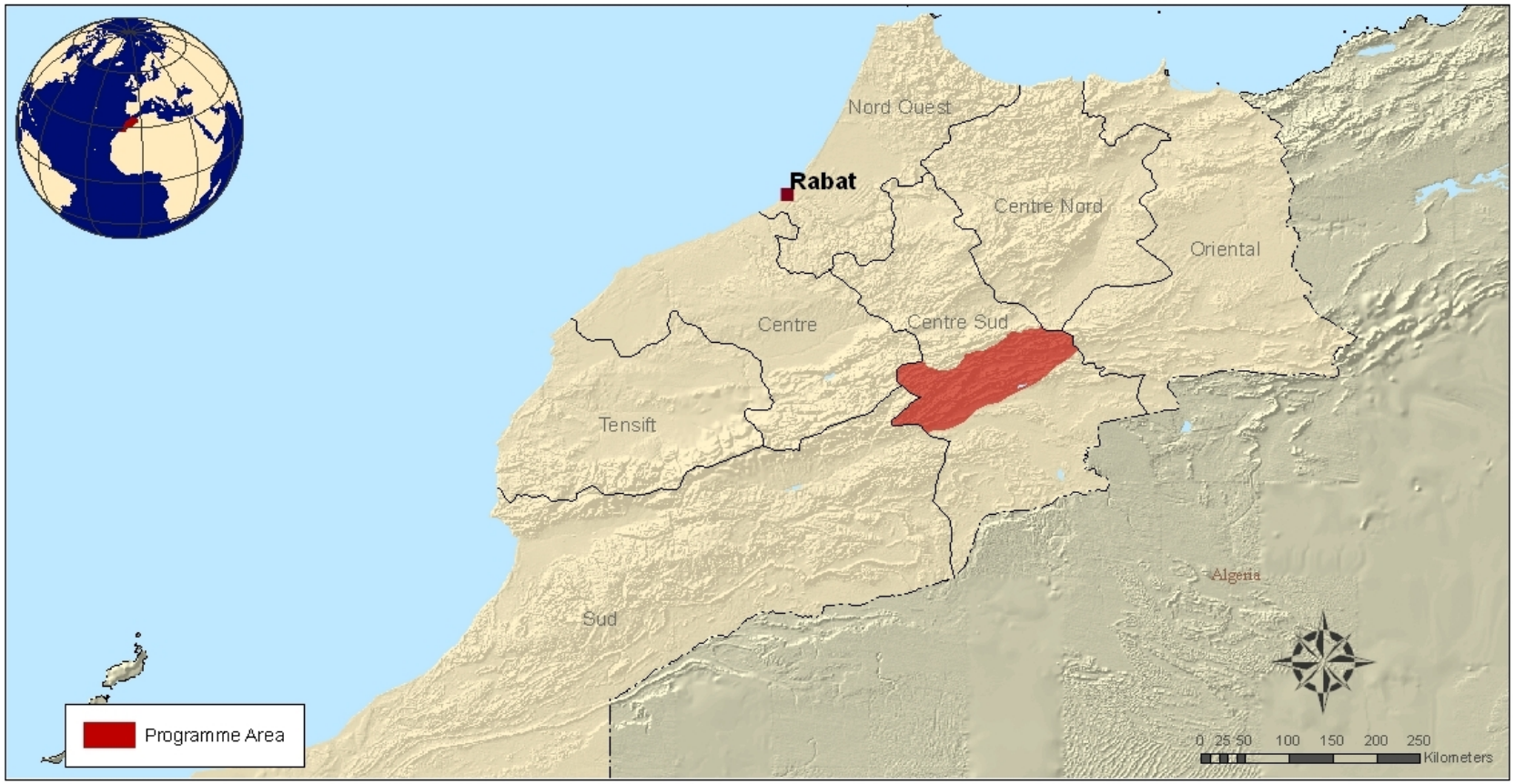

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المملكة المغربية

مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية من محافظة الراشدية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	المملكة المغربية
الوكالة المنفذة:	وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري
التكلفة الكلية للمشروع:	27.0 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	11.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 18.3 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	000 325 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.5 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الاشاري الذي يحدده الصندوق سنويا
مساهمة المقترض:	7.6 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.7 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	خاضع لإشراف الصندوق المباشر

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى المملكة المغربية من أجل مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية من محافظة الراشدية

أولاً - المشروع

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- سيتصدى المشروع لعدد من الأسباب الجذرية للفقر الريفي في منطقة المشروع مثل ضعف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ورداءة البنى الأساسية، وقلة الفرص المدرة للدخل نتيجة سوء إدارة موارد الأراضي والمياه. وترجع العوائق الأساسية التي يواجهها المستفيدون إلى سوء خدمات الدعم وندرة البنى الأساسية المالية الريفية. وتشمل العوائق الرئيسية الأخرى ارتفاع معدلات الأمية، ولاسيما في صفوف النساء، وعلو معدلات البطالة، وضعف المنظمات المهنية للمزارعين، والافتقار إلى الطرق والدروب الريفية أو تدهورها مما يحد من القدرة على النفاذ ويعرقل نقل الحزم التقانية المناسبة.

باء - التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً إلى المملكة المغربية بمبلغ 11.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 18.3 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط متوسطة، ومنحة بمبلغ 000 325 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.5 مليون دولار أمريكي تقريبا) للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية من محافظة الراشدية. وسيكون القرض لمدة 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح لخمس سنوات ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري لكل سنة والذي يحدده الصندوق سنويا.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات السنوية التي حُدّدت للمملكة المغربية في إطار "نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" 18.9 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص 2007-2009 التي تستغرق ثلاث سنوات.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- تبلغ قيمة الدين الخارجي للمغرب 16.3 مليار دولار أمريكي (عام 2005). وقد انخفض الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 26 في المائة عام 2004 إلى 25 في المائة في نهاية عام 2005. وزادت الاحتياطيات الرسمية بحيث وصلت إلى 11 شهراً من الواردات في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني عام 2005، مقارنة مع 10 أشهر من الواردات من قبل سنة. ويعتبر سجل سداد الحكومة لقروض الصندوق جيدا.

تدفق الأموال

5- ستُرسل حصيلة القرض والمنحة من خلال حسابين خاصين منفصلين يُفتتحان باسم المشروع لدى الخزانة الوطنية المغربية بالعملة المحلية. وستُصرف الموارد الحكومية عبر المكتب الجهوي للتنمية الفلاحية في محافظة الراشدية وفقاً للإجراءات الوطنية المتبعة.

ترتيبات الإشراف

6- سيتولى الصندوق الإشراف على المشروع مباشرة، وسيُرسل بعثات سنوية للمتابعة والإشراف.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- فيما يتعلق بالتمويل بأثر رجعي، يمكن إجراء سحوبات لا تتعدى بمجموعها ما يعادل 000 900 وحدة حقوق سحب خاصة من حسابي القرض والمنحة فيما يتعلق بجميع فئات النفقات المتكبدة قبل تاريخ نفاذ مفعول الاتفاقية ولكن بعد موافقة المجلس التنفيذي على المشروع. وستعتبر مثل هذه النفقات مؤهلة لجميع أغراض اتفاقية التمويل، إذا ما كانت مؤهلة من جميع النواحي الأخرى.

التسيير

8- سيتولى المكتب الجهوي للتنمية الفلاحية صون حسابات المشروع المنفصلة والسجلات المالية المتعلقة بأنشطته وفقاً للأصول الحكومية المتبعة وطبقاً لإجراءات يرتضيها الصندوق. وستخضع حسابات المشروع للمراجعة سنوياً من جانب المفتشية العامة للمالية أو من قبل شركة خاصة لمراجعة الحسابات. وستُرسل تقارير المراجعة المصدقة إلى الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية، وستشتمل على بيان عن مدى كفاية نظم المحاسبة والرقابة الداخلية في الوكالة المنفذة، إلى جانب رأي منفصل عن كشوف الإنفاق والحساب الخاص.

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- سيستهدف المشروع، بصورة مباشرة وغير مباشرة، نحو 000 140 نسمة من فقراء الريف القاطنين في منطقته. وسيعود بالفائدة بشكل مباشر على نحو 000 20 من الأسر المعدمة في المنطقة، وذلك من أصل قرابة 24.000 أسرة. كما أن المشروع سيستهدف ما يلي: (i) النساء الفقيرات، ولاسيما اللواتي يتولين رئاسة أسرهن، بغية النهوض بأوضاعهن من حيث المعيشة والعمل؛ (ii) الفتيات ذوات المهارات الحرفية اللواتي يرغبن في الانخراط في الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل؛ (iii) الشباب العاطلون عن العمل والراغبون في البدء بمشروعات صغرية أو في تلقي التدريب فيما يتصل بالأنشطة الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل.

نهج الاستهداف

10- بالنظر إلى أن هذا المشروع هو مشروع إنمائي مجتمعي يتعلق بموارد طبيعية ذات ملكية جماعية، فإن استراتيجية الصندوق، وحسبما هي محددة في وثيقته الخاصة ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية،

ستُطبق على ثلاثة مستويات: (i) تم اختيار منطقة المشروع في منطقة من أشد المناطق فقراً في البلاد[1]؛ (ii) سينصب التركيز، ضمن منطقة المشروع، على المجتمعات المحلية الأشد فقرا؛ (iii) صُممت الأنشطة على نحو يحابي أكثر الناس فقراً ضمن تلك المجتمعات المحلية.

المشاركة

11- سيؤكد نهج المشروع على مشاركة المستفيدين النشطة، وذلك اعتباراً من الصياغة التشاركية للخطط الإنمائية القروية، مع الاستمرار في ذلك طوال مراحل برمجة أنشطة المشروع وتنفيذها. وسيعزز هذا النهج من الإحساس بالملكية المجتمعية للأنشطة، وييسر انبثاق مجموعات مصالح اقتصادية تتمتع بالاستقلال الذاتي وتتولى مسؤولية إدارة المبادرات المجتمعية.

دال - الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

12- يتمثل الهدف الشامل للمشروع في تحسين الظروف المعيشية والدخول في صفوف الأسر الفقيرة في القرى المستهدفة. وسيركز المشروع على ما يلي: (i) تعزيز البرمجة التشاركية وبناء قدرات المنظمات القاعدية والإدارة العامة على مستوى المحافظة والمستوى المحلي من خلال ترويج المؤسسات المحلية المناصرة للفقراء وتدريب موظفيها وأعضاء مجالسها على التنمية التشاركية؛ (ii) خلق الأصول الاقتصادية الاجتماعية والإنتاجية، وهو ما سيشمل استصلاح المرافق الرئيسية للري على النطاق الضيق، وتيسير النفاذ، وتحسين إمدادات مياه الشرب، وترويج صون التربة والمياه، وتكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي؛ (iii) تنويع مصادر الدخل عبر توفير النفاذ المستدام إلى الخدمات المالية المحلية والخدمات الاستشارية الخاصة بالأعمال.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- سيساند المشروع الحكومة في دعم التنمية في المناطق الجبلية الفقيرة في البلاد. وسيختبر المشروع ويتحقق من أدوات ونهج مختلفة لتكرارها وتوسيع نطاقها فيما بعد في مناطق جبلية أخرى من المغرب. وسيوفر المشروع منتدى لمواصلة حوار السياسات بشأن مختلف القضايا المهمة بالنسبة لفقراء الريف، بما في ذلك تطبيق اللامركزية على اتخاذ القرارات، وإنشاء مؤسسات محلية مناصرة للفقراء، وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- يتسق المشروع مع الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المتمثلة بما يلي: (i) التركيز على التنمية المحلية التي تتولاها المجتمعات المحلية؛ (ii) تيسير الوصول إلى الخبرات التقنية، والخدمات المالية، والأسواق؛ (iii) استهداف المناطق الجبلية، مع التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. كما أن المشروع يتفق تماماً مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة

[1] تقع منطقة المشروع في منطقة من أشد المناطق فقراً في المغرب، ويصل معدل تفشي الفقر فيها إلى 33.2 في المائة بالمقارنة مع المتوسط الوطني البالغ 27.2 في المائة. وهناك نحو 13 بلدية من بلديات منطقة المشروع السبع عشرة يتجاوز فيها معدل تفشي الفقر نسبة 30 في المائة، مما يُدرجها في عداد أكثر المجتمعات المحلية ضعفا. وبالإضافة إلى ذلك فإن 70 في المائة من مجموع الأسر في منطقة المشروع تعيش دون خط الفقر المطلق أو النسبي، وبهذا فإنها تشكل مجموعة الصندوق المستهدفة ذات الأولوية.

2007-2010، والاتجاهات المواضيعية للاستراتيجية الإقليمية للصندوق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وسياستي الصندوق بشأن التمويل الريفي والاستهداف.

هاء - التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأهداف الوطنية

15- سيُسهم المشروع في تنفيذ استراتيجية التنمية الفلاحية في البلد حتى 2020، والتي تعتبر التنمية الفلاحية المحلية إحدى ركائزها. وبما أن المشروع سيستهدف مجتمعات محلية ريفية متناثرة أو نائية فإنه يقع في نطاق إطار البرنامج الحكومي لتنمية المناطق الجبلية البعلية. وصُمم المشروع بحيث يكفل مشاركة كل الجهات المعنية في برمجة الخطط الإنمائية المحلية وتنفيذها، ومن ثم فإنه يتماشى مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- باستثناء مشروع صغير لإمدادات مياه الشرب في إطار التعاون الإنمائي بين المغرب ولوكسمبورغ، فإن منطقة المشروع لم تستفد حتى الآن من أي مشروع كبير من مشروعات التنمية الريفية. وقد أطلقت المغرب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مايو/أيار عام 2005 في ثماني بلديات في منطقة المشروع. وستقوم منحة الصندوق، وعبر هذه المبادرة، بتمويل أنشطة مدرة للدخل لصالح النساء والشباب في مجالات السياحة الإيكولوجية، والنباتات العطرية والطبية، والصناعات الحرفية. ووقت إعداد التقرير كانت مؤسسة التصدي لتحديات الألفية في المراحل النهائية من المفاوضات مع الحكومة بشأن التدخلات المخطط لها على المستوى الوطني. ومن المزمع أن تُنفَّذ أنشطة مشروع الصندوق بتضافر وتكامل تامين مع برنامج المؤسسة المذكورة في منطقة المشروع.

واو - المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- تحقيقاً لأهداف المشروع فإنه سيُنفذ على مدى ست سنوات وسيشتمل على المكونات الأربعة التالية: (i) بناء القدرات المحلية؛ (ii) تحسين الدخول والظروف المعيشية؛ (iii) تنويع الدخول؛ (iv) تنظيم المشروع وإدارته.

فئات النفقات

18- هناك تسع فئات للنفقات هي: (i) الأشغال المدنية (44 في المائة من التكاليف الأساسية)؛ (ii) المعدات (16 في المائة)؛ (iii) العربات (4 في المائة)؛ (iv) المساعدة التقنية (1 في المائة)؛ (v) الدراسات (4 في المائة)؛ (vi) التدريب (7 في المائة)؛ (vii) عقود الخدمات (14 في المائة)؛ (viii) المرتبات (5 في المائة)؛ (ix) التشغيل والصيانة (5 في المائة).

زاي - الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- شركاء التنفيذ الرئيسيون هم وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري؛ والمفوضية العليا للمياه، والغابات، ومكافحة التصحر؛ ووزارة الداخلية؛ ووزارة المالية والخوصصة؛ ووزارة السياحة؛ ومؤسسات التمويل الصغري؛ والمنظمات غير الحكومية؛ ورابطات المزارعين المهنية؛ والرابطات المجتمعية مثل التعاونيات ورابطات المنتفعين من المياه.

مسؤوليات التنفيذ

20- سيخضع المشروع للإشراف الشامل لمديرية استصلاح الأراضي في وزارة الفلاحة. وستقع مسؤولية تنفيذ المشروع على المستوى الميداني على عاتق مدير المكتب الجهوي للتنمية الفلاحية الذي سيعمل من خلال وحدة إدارة المشروع. وستتولى هذه الوحدة أمر تنسيق أنشطة المشروع، وتخطيطها، وبرمجتها، علماً بأن هذه الأنشطة ستُنفذ عبر المكتب الجهوي للتنمية الفلاحية ومكاتبه الميدانية. وستُبرم الوحدة اتفاقيات تعاقدية مع المديرية الجهوية للمياه والغابات، والوكالات المختصة الأخرى، ومؤسسات التمويل الصغري، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القاعدية، والقطاع الخاص، وفقاً للكفاءات والخبرات المطلوبة.

دور المساعدة التقنية

21- تتضمن حصيلة قرض الصندوق مبلغ 000 270 دولار أمريكي للمساعدة التقنية. وهذا المبلغ مخصص أساساً لبناء القدرات المحلية في صفوف تعاونيات المزارعين ورابطاتهم، بما في ذلك رابطات المنتفعين من المياه والمراعي؛ وتدريب الموظفين ووكلاء التنمية المجتمعية المنخرطين في التنفيذ والتنمية التشاركية؛ وإنشاء نظام الرصد والتقييم في المشروع؛ وتوفير الدعم لمؤسسات التمويل الصغري في توفير الخدمات الاستشارية الخاصة بالأعمال وتكييف منتجاتها المالية.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- بعد توقيع اتفاقية القرض، سيبرم المكتب الجهوي للتنمية الفلاحية اتفاقيات شراكة مع الوزارات/الوكالات المختصة الأخرى ومؤسسات البحوث على مستوى المحافظة والمستوى الوطني، وذلك بحسب ما يتطلب تصميم المشروع.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- يبلغ إجمالي تكاليف المشروع 27 مليون دولار أمريكي. وأما مصادر التمويل فهي: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 69.3 في المائة؛ والحكومة، 28.0 في المائة؛ والمستفيدون، 2.7 في المائة. وستغطي مساهمة الحكومة نسبة تقرب من 5 في المائة من التكاليف الاستثمارية بالإضافة إلى كل التكاليف المتكررة، والضرائب، والرسوم. وستكون مساهمة المستفيدين نقدية أو عينية. كما أن المشروع سيلتمس التزامات من مصادر أموال متممة لتغطية تكاليف المكونات الفرعية المتعلقة بتحسين إمكانيات الوصول وإمدادات مياه الشرب، وذلك بمبلغ إجمالي يعادل حسب التقديرات 7.2 مليون دولار أمريكي.

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- ستتأتى الفوائد الاقتصادية الرئيسية المنتظرة من العوامل التالية: (i) زيادة الدخول الناجمة عن ارتفاع حجم المخرجات الزراعية والإنتاج الحيواني؛ (ii) تحسين البنية الأساسية الاقتصادية الاجتماعية والظروف المعيشية (الطرق الريفية لتحسين النفاذ إلى المنطقة، وتحسين إمدادات مياه الشرب، وارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وتحسن الوضع التغذوي للأسر الريفية)؛ (iii) تنوع المصادر وارتفاع مستويات الدخل المتولد عن المشروعات الصغرية، وذلك بفضل القيمة المضافة لمنتجات الصناعات اليدوية والحرفية، وترويج السياحة الإيكولوجية، ودعم مبادرات إنشاء المشروعات، وتعزيز تسليم الائتمان؛ (iv) انخفاض تكاليف المعاملات نتيجة تحسن البنى الأساسية الطرقية، وتعزيز قدرات المنتجين وأصحاب المشروعات الصغرية، وتوسع القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- إن الفوائد الاقتصادية التي درسها التحليل هي الفوائد القابلة للقياس الكمي الممثلة بالزيادة المتوقعة للإنتاج بفضل تنويع نظم الإنتاج المحصولي والحيواني وتحسينها، وبالفوائد الصافية المستخلصة من الأنشطة المدرة للدخل ومن المشروعات الصغرية. وعلى الرغم من عدم وضع تحديد كمي للفوائد البيئية، والفوائد المرتبطة بالاستثمار في الموارد البشرية، وتحسين البنى الأساسية الاقتصادية الاجتماعية، فإن النتائج المالية الشاملة تُظهر أن الزيادة في العوائد جذابة، وأن الاستثمارات سليمة من الزاوية الاقتصادية، وأن معدل العائد الاقتصادي يتجاوز التكلفة التقديرية للفرصة البديلة لرأس المال.

طاء - إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- قامت بعثة صياغة المشروع التي أرسلها الصندوق بإنشاء نظام للمعلومات الجغرافية للمشروع ليعمل كأداة لإدارة المعلومات. وسيكون هذا النظام وجميع الكتيبات الإرشادية التقنية التي ستصدر عن منطقة المشروع وعن تنمية الزراعة الجبلية جزءاً من مركز للوثائق الإلكترونية في المكتب الجهوي للتنمية الفلاحية. كما أن المشروع سيمول تكاليف الربط بشبكة تحصيل المعرفة في المناطق الريفية الموصولة (قرية نت) في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي يساندها الصندوق، بحيث يتمكن المشروع من اقتسام خبراته مع مشروعات الصندوق الأخرى وجهاته الشريكة في الإقليم، والاستفادة من خبراتها.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

27- يتمتع المشروع بعدد من السمات الابتكارية في سياق المناطق الجبلية في المغرب. وأبرز هذه السمات اعتماد الوحدة المكانية الاجتماعية الأساسية الأقرب إلى الأسرة كمستوى لتنفيذ الخطط الإنمائية التشاركية المحلية لدعم التنمية الريفية المجتمعية. وسيطور المشروع بنى أساسية مالية ريفية لتسليم الائتمان الذي يعاني من التقلقل حالياً، وسيروج لاستحداث منتجات مالية وغير مالية جديدة تتناسب مع احتياجات المجموعات المستهدفة للصندوق. كما سيساند المبادرات المحلية المرتبطة بتنمية السياحة الإيكولوجية.

نهج توسيع النطاق

28- كما أشير في الفقرة 13، فإن المشروع سيختبر ويتحقق من أشكال ونهج مختلفة لتكرارها وتوسيع نطاقها فيما بعد في مناطق جبلية أخرى من المغرب.

ياء - المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- تشمل المخاطر الرئيسية المحتملة التي تواجه حصيلة المشروع ما يلي: (i) الأمطار الشحيحة أو الفيضانات الضخمة التي يمكن أن تعرض للخطر الاستثمارات الموظفة (مثل مزارع الأشجار المثمرة، وضفاف الأنهار). وسيتم التخفيف من هذا الخطر من خلال نظام جودة معزز لدراسات الجدوى التقنية، ولاسيما الأشغال المدنية والبنى الأساسية لحماية ضفاف الأنهار قبل تنفيذ هذه الأشغال والبنى، واختيار أنواع الأشجار المثمرة المتكيفة مع مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية؛ (ii) الفراغ الناجم عن مغادرة الموظفين المخضرمين في ظل الخطة الجارية للتقاعد الطوعي، وضعف أنشطة بناء قدرات الخدمات التقنية في المكتب الجهوي للتنمية الفلاحية والوكالات المنفذة المعنية الأخرى. وسيجري التخفيف من ذلك عبر العملية المزمعة لإعادة نشر الموظفين ومن خلال أنشطة التدريب وبناء القدرات.

التصنيف البيئي

30- طبقا لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صنف المشروع كعملية من الفئة "باء". ويعتبر الأثر الشامل المنتظر إيجابياً، مع توجه قوي نحو الإدارة الرشيدة التوافقية للموارد الطبيعية. وسيعمل نهج المشروع واستراتيجيته على الترويج لعملية إنمائية مجتمعية تدمج الموارد الطبيعية باعتبارها من الأصول اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

كاف - الاستدامة

31- تشتمل وثيقة تصميم المشروع على استراتيجية للخروج لكل مكوِّن من المكونات بغرض تعزيز الاستدامة. وبصورة إجمالية، فسيتم ضمان الاستدامة عبر بناء قدرات المنظمات القاعدية الحالية والمنشأة حديثاً التي ستُنقل إليها كل استثمارات المشروع. وسيرتكز نهج المشروع إزاء تمكين سكان الريف على إشراك المستفيدين ومشاورتهم قبل الأنشطة، وأثناءها، وبعدها. وبالإضافة إلى ذلك فإن اختيار أنشطة المشروع يتلاءم مع احتياجات المستفيدين ومع قدرتهم على إدارة، وتشغيل، وصون كل استثمارات المشروع، بما يكفل ملكيتهم له. وأخيراً، فإن تدريب جميع الموظفين الإداريين المنخرطين في تنفيذ المشروع سيعزز من قدراتهم التقنية والمسلكية لضمان دعم سكان الريف في الأجل الطويل.

ثانيا - الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستشكل اتفاقية التمويل بين المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترد رفق هذه الوثيقة كملحق الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها.

33- والمملكة المغربية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا - التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى المملكة المغربية قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها أحد عشر مليونا وتسعمائة وخمسون ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 950 11 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 1 سبتمبر/أيلول 2027 وأن يتحمل سعر فائدة سنوي يعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى المملكة المغربية منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 325 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 4 سبتمبر/أيلول 2007)

المركبات

1- تضع حكومة المملكة المغربية ("الحكومة") تحت تصرف المشروع المركبات المتوقعة في تقرير ما قبل التقدير.

مخصصات الميزانية

2- ستتيح وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري (بوصفها الوكالة الرائدة للمشروع) لإدارة المشروع، في الوقت المناسب، الميزانيات السنوية التقديرية لأنشطة المشروع التي ستنفذ في جميع مراحله.

الاتفاقات الإطارية

3- تتعهد الحكومة بكفالة توقيع جميع الاتفاقات اللازمة لتنفيذ المشروع، رهنا بمراجعتها مسبقا من الصندوق، قبل نهاية المرحلة الأولى للمشروع.

تكوين الفرق

4- تشكل فرق الإرشاد الزراعي الأربعة عشرة - على أن يضم كل منها أخصائيا واحدا من الرجال وأخصائية واحدة من النساء - على مستوى وحدة إدارة المشروع خلال الأشهر الستة الأولى من المرحلة الأولى للمشروع.

الضرائب

5- تتحمل الحكومة جميع الرسوم والضرائب المفروضة على المشروع. ويعتبر إجمالي مبلغ هذه الضرائب جزءا من المساهمة التي ستقدمها الحكومة بموجب اتفاقية التمويل.

ممارسات مكافحة الآفات

6- ستمتثل الحكومة لمدونة قواعد السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستعمالها، وستكفل ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار المشروع أية مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية بأنها بالغة الخطورة أو شديدة الخطورة.

التأمين

7- ستؤمن الحكومة على العاملين في المشروع ضد المخاطر الصحية والحوادث وفقا للممارسات المعتادة المعمول بها في المملكة المغربية.

استخدام معدات المشروع

8- ستكفل الحكومة أن جميع السلع والخدمات والمباني الممولة من أموال المنحة والقرض لا تستخدم إلا في المشروع.

الموارد البشرية

9- سيتاح خبير علم الاجتماع الريفي المتخصص في النهج التشاركي والقضايا ذات الصلة، وموظف التمويل الصغري، وموظف المشروعات الصغرى، من منظمة غير حكومية أو شركة متخصصة بطلبات عروض وطنية تنافسية إذا تعذر انتدابهم. وسيعين هؤلاء الموظفون وسيبت في أي قرار بشأن إنهاء عقودهم بالاتفاق مع الصندوق.

إدارة الموظفين

10- سوف تسير إدارة الموظفين وفقا للإجراءات السارية في أراضي الحكومة. وسيخضع موظفو المشروع لتقييمات سنوية لأدائهم. ويجوز إنهاء عقودهم أو إلغاء انتدابهم تبعا لاستنتاجات تلك التقييمات وبالتشاور مع الصندوق. وسيعين موظفو الدعم وفرق الإرشاد الزراعي بالتشاور مع الصندوق. وسينتدب المهندسون المطلوبون لفرق الإرشاد الزراعي خلال مدة المشروع قبل استهلال التدريب الأساسي على النهج التشاركي الذي سيشاركون فيه.

المساواة

11- لن يُسمح بأي تمييز على أساس الجنس أو العمر أو الخلفية العرقية أو الانتماء الديني في تعيين موظفي المشروع، وفقا للتشريعات السارية في أراضي الحكومة. على أنه، إذا تساوت جميع الاعتبارات الأخرى، ستعطي الحكومة الأفضلية للمرشحات من النساء، لاسيما لشغر الوظائف التقنية في إطار المشروع.

الرصد والتقييم

12- سيقام نظام للرصد والتقييم في وحدة الرصد والتقييم تحت تنسيق وحدة إدارة المشروع وبدعم من المساعدة التقنية. وسوف يستخدم النظام مؤشرات الأداء والأثر التي سيجري تحديدها وقياسها بوضوح من خلال المسوح ودراسات رسم الخرائط والتحليلات الدورية، كما سيتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المستفيدون. وسيكون مطلوبا من المشروع اختيار مؤشرات من نتائج المستويين الأول والثاني من نظام إدارة النتائج والأثر. وسوف تتولى شركة متخصصة المسؤولية عن تحليل أثر المشروع. وسيمول المشروع ثلاثة نظم للمعلومات الجغرافية، أحدها لوحدة إدارة المشروع، وواحد لكل وحدة تنسيق تابعة للمكتب الجهوي للتنمية الفلاحية في محافظة الراشدية حيث سيشكل أداة للإدارة أو للرصد والتقييم على السواء.

13- كما يرمي النظام إلى تشجيع ونشر المعلومات والمعرفة المكتسبة من خلال التجربة في مجال الزراعة الجبلية باستخدام نظام متكامل لإدارة المعلومات والمعرفة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيمول المشروع طيلة مدة تنفيذه توفير الوثائق المرتبطة بالزراعة الجبلية والنهوض بها. كما سيمول المشروع تزويده بشبكة "قرية نت" التي يجري تنفيذها حاليا من خلال برنامج تجريبي مدته ثلاث سنوات.

التعليق من الصندوق

14- يجوز للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض أو من حساب المنحة في حال وقوع أي من الأحداث التالية:

(أ) إذا لم يبدأ نفاذ اتفاقية التمويل بحلول التاريخ المحدد أو أي تاريخ آخر يحدد لهذا الغرض؛

(ب) إذا تم تعليق خطط العمل والميزانيات السنوية أو خطة التوريد ذات الصلة، أو إلغاؤها كليا أو جزئيا، أو التنازل عنها أو تعديلها على أي نحو آخر بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وأن يقرر الصندوق أن مثل ذلك الحدث قد أفضى، أو من شأنه أن يفضي، إلى أثر سلبي مادي على المشروع؛

(ج) إذا لم تتعاون الحكومة في تنفيذ سياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته التي اعتمدها المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2005.

التعليق في حالة عدم امتثال الحكومة لشرط مراجعة الحسابات

15- سيعلق الصندوق حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض أو من حساب المنحة إذا لم يتسلم تقارير مراجعة الحسابات في غضون ستة أشهر من انتهاء مدة الستة أشهر المحددة في اتفاقية التمويل.

الشروط السابقة للنفاذ

16- يبدأ نفاذ اتفاقية التمويل بعد استيفاء الشروط المسبقة التالية:

(أ) تعيين مدير المكتب الجهوي للتنمية الفلاحية في محافظة الراشدية مديراً للمشروع.

(ب) إنشاء وحدة إدارة المشروع في المكتب الجهوي للتنمية الفلاحية في محافظة الراشدية، واختيار منسق، وخبير في هندسة المراعي أو أخصائي في الثروة الحيوانية، ومهندس زراعي، وخبير في الهندسة المدنية الريفية متخصص في الأشغال المائية الزراعية وصون الأراضي والبنية الأساسية، وأخصائي في علم الاجتماع الريفي، وموظف متخصص في التمويل الصغري، وموظف متخصص في المشروعات الصغرى، وخبير في الاقتصاد الزراعي، وأخصائيين اثنين في الحاسوبات (واحد منهما على الأقل مهندس حاسوب)، وذلك بالتشاور مع الصندوق.

(ج) توقيع اتفاقية التمويل حسب الأصول، وقيام الحكومة بتسليم الصندوق رأيا قانونيا صادرا عن الأمين العام للحكومة، بالشكل الذي يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

Key reference documents

Country reference documents

Population and Housing Census (2004)
National Survey of Household Standard of Living
Morocco's Rural Development Strategy for the Year 2020
Morocco's Long-term Strategy for Agricultural Development
Documentation on the National Initiative for Human Development
Drinking Water Supply Programme for Rural Populations (PAGER)
Rural Electrification Programme
National Rural Roads programme
Various legal texts and circulars relating to rural development

IFAD reference documents

IFAD Strategic Framework
Sub-regional Strategy for NENA
Morocco COSOP
IFAD Strategic Framework (2007-2009)
Action Plan for the Seventh Replenishment
Learning Notes
Targeting Policy
IFAD Guidelines: Design Document and Key File (2003)
Rural Finance Policy
Rural Enterprise Policy
Gender Action Plan
Environmental Assessment Guidelines

Other miscellaneous reference documents

World Bank Report on Rural poverty in Morocco (2004)
Verbal information on the forthcoming Millennium Challenge Account Programme

Logical framework

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal:			
Improved living conditions and incomes for poor households in targeted *Ksour* (villages).	• The height and weight of 25% of children under the age of 5, has increased. • The Asset Index of households has increased at completion. • The literacy rate has increased by 10% and 20% for women and by 5% and 10% for men at midterm and completion, respectively.	Anthropometric and Asset Index surveys at start up, midterm and completion.	A: Continuity in national poverty reduction policies and programmes. A: Link with national (INDH and MCA) and sectoral programmes.
Purpose/Objectives:			
Strengthened capacity for participative management of a sustainable rural development process by rural communities that will increase, diversify and stabilise incomes.	• At project completion, *ksar* development committees are operational in at least 50% of targeted *ksour.* • At project completion 50% of grass-roots organizations are operational and sustainable.	Annual and completion reports on 2nd level RIMS indicators by the project management unit (PMU).	A: Project benefits are well targeted to project beneficiaries. R: Staff of the ORMVATf, are not adequately prepared for participatory implementation of the project.
Outputs:			
1. The five outposts for microcredit delivery operate through microcredit associations or foundations.	• 35% of active members of the target group have access to micro-credit. • 70% of targeted women benefiting from rural financial services.	Mid-term review and completion reports (RIMS indicators). Evaluation by beneficiaries. Annual Reports by MCA.	R: Weak mobilization of women because of traditional customs and insufficient number of female community development agents deployed to the PMU.
2. Collectively owned small scale irrigation schemes which are rehabilitated by the project are managed by the local communities in a sustainable way.	• 72 km of canals are lined and 1 300 linear metres of *khettaras* are managed. • 80% of small scale irrigation infrastructure are rehabilitated and managed by users' associations.	Annual RIMS reports by PMU and evaluations by beneficiaries.	A: Technical services are operating efficiently and service providers are selected.
3. The cropping systems which are adapted to the natural conditions are diversified and intensified.	• 1 150 ha of fruit tree plantations and 120 ha of saffron are productive. • 30% of project area farms have introduced at least one technique for intensifying crop production.	Evaluation by beneficiaries. Mid-term review and completion RIMS reports.	A: Incentives for adoption of new technological packages are available.
4. Strengthened capacity of the local population to develop micro-enterprises.	• 50% of targeted women have created income generating activities and micro-enterprises. • 70% of micro-enterprises created are operational.	Midterm review and Project completion reports. Annual progress reports by the PMU.	A: Business counselling services are operational in the project area.